EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصّحافة والإعلام في مصر

التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصّحافة

يوليو 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصِّحافة والإعلام في مصر
التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة
يوليو 2025

اسم الجهة الناشرة: المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار: أغسطس 2025

أسماء الفريق المسؤول

إعداد وتحرير

عصام ناصر

تدقيق لُغوي

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	4
2	المنهجية	5
3	الملخص	8
4	محاور التقرير	9
5	أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات	10
6	ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات	14
7	انتهاكات سجلت وقت وقوعها	14
8	انتهاكات وثقت بأثر رجعي	20
9	انتهاكات قيد الدراسة	22
10	ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي	23
11	التوصيات	26

المقدمة

الحرية روح الصِّحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صِحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما هي ضمانة لحياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصِّحافة والإعلام ويتعرض العاملين/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي واستقراره المادي مهددًا؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك كان من الضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وترسيخ قواعد معروفة ومستقرة تحكم العِلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والعاملين/ات بها.

انطلاقًا من تلك القيم، ومن العهدين الدُّوَلِيّ للحقوق المدنية والسياسية، والدُّوَلِيّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام ما يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ظل هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام، كما تهدف لفهم منطق و أنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، بهدف المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي محققة مسعى التوثيق من ناحية التأريخ، والتغيير والتحسين والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيمَا يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

ويستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة أخرى حقوقية، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المنهجية

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي وبناء منهجي واضح، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

مصادر عملية الرصد

1. الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2. ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة.

3. البحث عبر الأرشيف الرقمي: من خلال ما نُشر في الصِّحافة والمنصات الرسمية والشهادات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

التوثيق

تتبع المؤسسة نوعين من التوثيق

1. التوثيق المباشر: يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

2. التوثيق غير المباشر: يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نِقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو ما نُشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال شهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

تصنيف الانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

1. أضرار جسدية

التعرّض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2. أضرار معنوية

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي، الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3. أضرار مهنية

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.

منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النِّقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

الفصل التعسّفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي والإعلامي العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المو اقع الإخبارية في مصر أحيانًا عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4. ملاحقة قضائية

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5. أضرار وظيفية وإدارية

إجراء إداري تأديبي: بإجراء التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6. أضرار مادية

إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل إحالة المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح، والجنح المُستأنفة والجنايات.

الملخص

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير الدورية التي يصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، لرصد و اقع حرية الصِّحافة في مصر، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون/ات في المؤسسات الإعلامية، وذلك في إطار التزام المؤسسة بتقديم قراءة منهجية ومنتظمة لحالة الحريات الإعلامية، من منظور مهني وحقوقي مستقل.

ويهدف التقرير إلى دعم جهود التوثيق والمساءلة، وتوفير قاعدة بيانات تحليلية يُمكن الرجوع إليها من قبل الجهات المهنية والحقوقية ذات الصلة، بما في ذلك نقابة الصحفيين، وصنّاع السياسات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة التي تُشكّل بيئة العمل الصحفي في مصر، سواء من حيث حرية التغطية، أو الأمان المهني، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالمجال.

يغطي التقرير الفترة من 1 إلى 31 يوليو 2025، ويعتمد في إعداده على منهجية رصد وتوثيق تستند إلى مصادر متعددة، تشمل: البلاغات المباشرة، الرصد اليومي للمحتوى الصحفي والإعلامي، مقابلات مع ضحايا أو شهود في بعض الحالات، والتحقق من الوقائع وفق معايير مهنية صارمة تتبعها وحدة الرصد والتوثيق في المرصد.

استنادًا إلى البيانات الاسترشادية المُجمعة -حتى تاريخ إعداد هذا التقرير- نجد أنه خلال شهر يوليو 2025 تم توثيق عدد 24 انتهاكًا، منها عدد 22 انتهاكًا بحق صحفيين ذكور، وعدد 2 انتهاك بحق مؤسستين صحفيتين؛ هما صحيفة الوفد بالإصدار الإلكتروني، والموقع الصحفي الإلكتروني زائد نيوز. فيما لم يشهد الشهر انتهاكات بحق صحفيات إناث.

تركزت الانتهاكات التي رصُدت خلال يوليو 2025، على محافظتي القاهرة والجيزة، حيث شهدت العاصمة وقوع عدد 19 انتهاكًا في نطاقها الجغرافي، فيما شهدت الجيزة وقوع عدد 5 انتهاكات.

من حيث توزيع الانتهاكات تبعًا لزمن وقوعها؛ نجد أن الأسبوع الأول شهد وقوع 4 انتهاكات، فيما شهد الأسبوع الثاني وقوع انتهاك وحيد، بينما شهد الأسبوع الثالث وقوع 7 انتهاكات، وجاءت الطفرة في أعداد الانتهاكات خلال الأسبوع الر ابع الذي شهد وقوع 12 انتهاكًا.

من حيث نوعية الانتهاكات المرصودة، توزعت انتهاكات يوليو 2025 كالتالي: 22 انتهاكًا من أصل 24 انتهاكًا ارتكبتها جهات تنتمي لمرفق العدالة؛ إذ شهد الشهر وقوع عدد 5 انتهاكات تجديد حبس على ذمة التحقيقات، وعدد 5 انتهاكات حرمان صحفيين محبوسين من المثول أمام قاضيهم الطبيعي؛ من جراء تجديد الحبس عن بعد عبر تقنية الفيديو، وعدد 5 انتهاكات حرمان من التواصل مع الدفاع الحاضر مع الصحفي المتهم؛ من جراء السبب المذكور سابقًا، فضلًا عن وقوع عدد 3 انتهاكات حرمان الصحفي من الحديث إلى المحكمة عبر إغلاق اتصال الصوت خلال انعقاد جلسة تجديد الحبس، كل هذه الانتهاكات ارتكبتها جهات قضائية.

كان للنيابة العامة أيضًا نصيبها من الانتهاكات الموجهة للصحفيين، إذ شهد الشهر وقوع عدد 3 انتهاكات إخلاء سبيل صحفيين على ذمة التحقيقات مع دفع كفالة. وأخيرًا انتهاك وحيد يتعلق باستمرار حبس صحفي على ذمة المحاكمة.

و انتهاك ارتكبته جهة أمنية، وهو "منع ظهور محتوى إعلامي" حيث تم حجب عدد يوم 13 يوليو من صحيفة الوفد الورقية. أما الانتهاك الأخير ارتكبه مدنيون، وهو "حجب منصة رقمية"؛ من جراء حملة عدائية ممنهجة قادها المرشح لمجلس الشيوخ أحمد الباز، صاحب سلسلة مطاعم "قصر الكبابجي"، عبر حسابات وهمية -تتجاوز الألف- قادت حملة

"ريبورتات" ضد صفحات "زائد نيوز"، أُغلقت بسببها صفحة الموقع على إنستجرام، وحُذف الفيديو، وتضررت صفحة فيسبوك.

من حيث نوع **التوثيق**، نجد أن كل الانتهاكات التي رصدت خلال يوليو 2025، وعددها **24** انتهاكًا، جرى توثيقها بصورة مباشرة عبر العودة إلى ضحايا الانتهاك، أو تواجد محامي المرصد معهم ميدانيًا أثناء وقوع الانتهاك، أو من خلال حصول المؤسسة على مستندات تؤكد الواقعة وتثبتها.

من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، فإن أن انتهاكات يوليو 2025، وعددها **24** انتهاكًا، جاءت كالتالي: **8** انتهاكات بحق فئة كاتب صحفي، بعدها **4** انتهاكات بحق فئة مراجع لغوي، **4** انتهاكات بحق فئة محرر صحفي، **3** انتهاكات بحق فئة رسام كاريكاتير، **2** انتهاك بحق جهة غير محددة التخصص، وهي تشير إلى الانتهاكات التي وقعت بحق مؤسسة صحفية كاملة، وأخيرًا انتهاك وحيد بحق كل فئة من هذه الفئات (مدير تحرير، رئيس تحرير، أخصائي SEO) .

من حيث نوع جهة عمل المعتدي؛ نجد أن معظم الانتهاكات في يوليو 2025، ارتكبتها جهات قضائية بواقع **22** انتهاكًا، يليها بفارق كبير فئة مدنيون، إذ ارتكب مدنيين انتهاك وحيد، وفي الأخير يبقى انتهاكًا ارتكبته جهة حكومية رقابية أو أمنية، لا نعرف على وجه اليقين، يتمثل في حجب عدد **13 يوليو** من جريدة الوفد؛ إذ حال دون توزيعه و إتاحته للجمهور.

محاور التقرير

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من 4 محاور، **الأول:** تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، **الثاني:** سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، **الثالث:** أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي خلال الشهر، أما الخاتمة تتضمّن عددًا من التوصيات.

أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات

الهدف من التحليل الإحصائي للانتهاكات هو البحث عن المنطق الكامن ورائها، ومعرفة الاتجاه العام لها، لعل ذلك يسهم في فهم و اقعها، والتنبؤ بتطوراتها ومآلاتها، وهو ما يفتح المجال للتحكم فيها، وتقديم المقترحات للتقليل من أعدادها.

1 -النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

شهد شهر يوليو 2025 وقوع 24 انتهاكًا، منها عدد 22 انتهاكًا بحق صحفيين ذكور، وعدد 2 انتهاك بحق مؤسستين صحفيتين؛ هما صحيفة الوفد الإصدار الإلكتروني، والموقع الصحفي الإلكتروني زائد نيوز. فيما لم يشهد الشهر انتهاكات بحق صحفيات إناث.

النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

2 -جغرافيَا الانتهاكات

تركزت الانتهاكات التي رصُدت خلال شهر يوليو 2025، على محافظتي القاهرة والجيزة، حيث شهدت العاصمة وقوع عدد 19 انتهاكًا في نطاقها الجغرافي، وشهدت الجيزة وقوع عدد 5 انتهاكات.

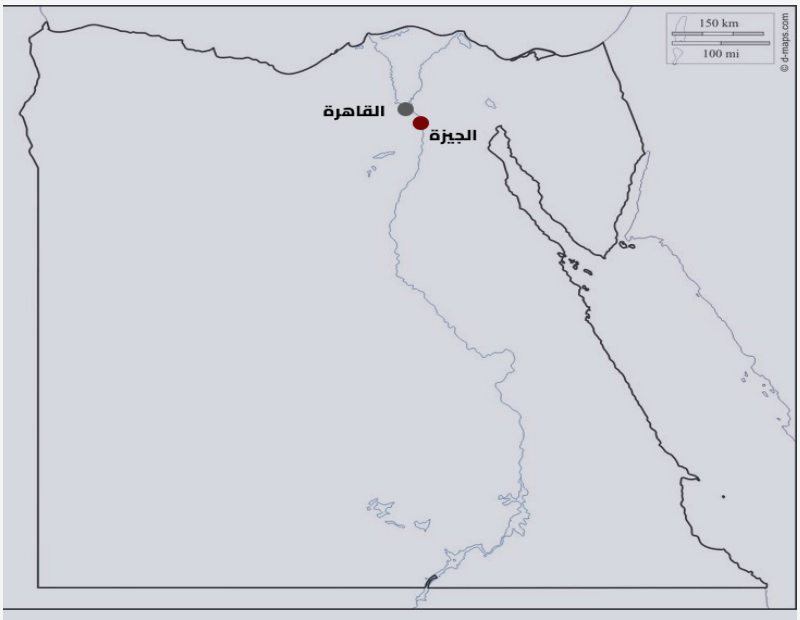

جغرافيَا الانتهاكات

القاهرة 19

الجيزة 5

3 -زمن الانتهاك

من حيث توزيع الانتهاكات تبعًا لزمن وقوعها؛ فقد شهد الأسبوع الأول وقوع 4 انتهاكات، فيما شهد الأسبوع الثاني وقوع انتهاك وحيد، بينما شهد الأسبوع الثالث وقوع 7 انتهاكات، بينما جاءت الطفرة في أعداد الانتهاكات خلال الأسبوع الرابع الذي شهد وقوع 12 انتهاكًا.

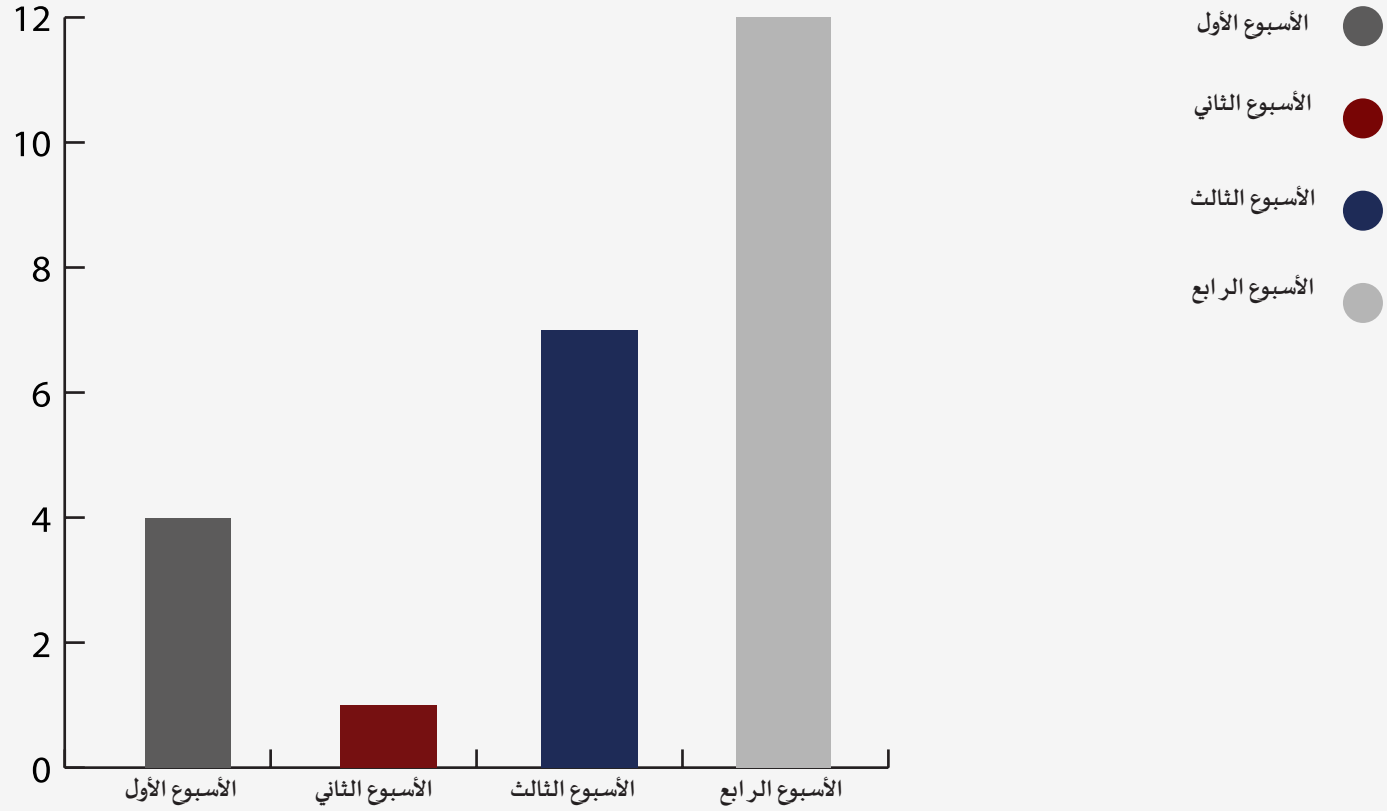

4 -نوع الانتهاك

من حيث نوعية الانتهاكات المرصودة، نجد أن انتهاكات يوليو 2025 توزعت كالتالي: 22 انتهاكًا من أصل 24 ارتكبتها جهات تنتمي إلى العدالة، إذ شهد الشهر وقوع عدد 5 انتهاكات تجديد حبس على ذمة التحقيقات، وعدد 5 انتهاكات حرمان صحفيين محبوسين من المثول أمام قاضيهم الطبيعي، من جراء تجديد الحبس عن بعد عبر تقنية الفيديو، وعدد 5 انتهاكات حرمان من التواصل مع الدفاع الحاضر مع الصحفي المتهم؛ من جراء السبب المذكور سابقًا، فضلًا عن وقوع عدد 3 انتهاكات حرمان الصحفي من الحديث إلى المحكمة عبر إغلاق اتصال الصوت خلال انعقاد جلسة تجديد الحبس، كل هذه الانتهاكات ارتكبتها جهات قضائية.

كان للنيابة العامة أيضًا نصيبها من الانتهاكات الموجهة للصحفيين، إذ شهد الشهر وقوع عدد 3 انتهاكات إخلاء سبيل صحفيين على ذمة التحقيقات مع دفع كفالة.

وأخيرًا، انتهاك وحيد يتعلق باستمرار حبس صحفي على ذمة المحاكمة.

بقي بذلك انتهاك ارتكبته جهة أمنية وهو "منع ظهور محتوى إعلامي" حيث تم حجب عدد يوم 13 يوليو من صحيفة الوفد الورقية.

أما الانتهاك الأخير، فقد ارتكبه مدنيون وهو "حجب منصة رقمية" بعد حملة عدائية ممنهجة قادها المرشح لمجلس الشيوخ أحمد الباز، صاحب سلسلة مطاعم "قصر الكبابجي"، عبر حسابات وهمية - تتجاوز الألف - قادت حملة

"ريبورتات" ضد صفحات "زائد نيوز"، أُغلقت بسببها صفحة الموقع على إنستجرام، وحُذف الفيديو، وتضررت صفحة فيسبوك.

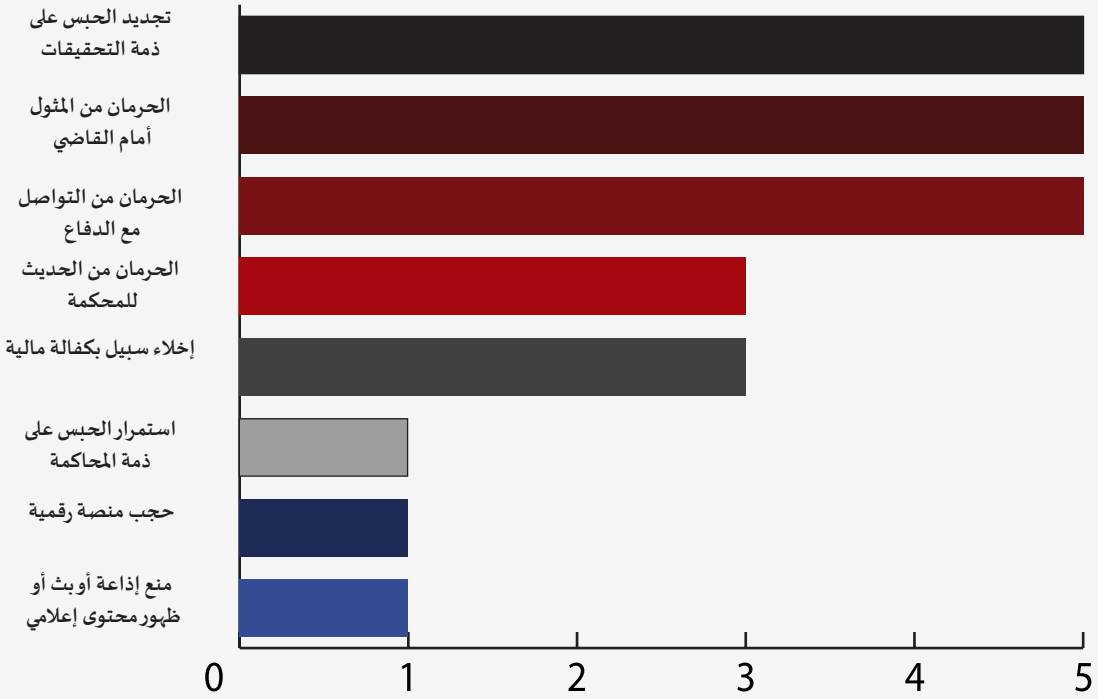

5 -نوع التوثيق

من حيث نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات التي رصدت خلال يوليو 2025، وعددها 24 انتهاكًا، جرى توثيقها بصورة مباشرة؛ عبر العودة إلى ضحايا الانتهاك، أو التواجد الميداني معهم خلال وقوع الانتهاك عبر محامي المرصد، أو من خلال الوقوف على مستندات تؤكد الواقعة وتثبتها.

6 -تخصص الضحية

من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، جاءت انتهاكات يوليو 2025 الـ24 كالتالي: عدد 8 انتهاكات بحق فئة كاتب صحفي، بعدها عدد 4 انتهاكات بحق فئة مراجع لغوي، 4 انتهاكات بحق فئة محرر صحفي، 3 انتهاكات بحق فئة رسام كاريكاتير، 2 انتهاك بحق جهة غير محددة التخصص، وهي تشير إلى الانتهاكات التي وقعت بحق مؤسسة صحفية كاملة، وأخيرًا انتهاك وحيد بحق كل فئة من هذه الفئات (مدير تحرير، رئيس تحرير، أخصائي SEO) .

تخصص الضحية

7 -نوع جهة عمل المعتدي

من حيث جهة عمل المعتدي جاءت معظم انتهاكات يوليو 2025، من قبل جهات قضائية بو اقع 22 انتهاكًا، يليها بفارق كبير فئة مدنيون، إذ ارتكب مدنيون انتهاكًا وحيدًا، وفي الأخير يبقى انتهاك ارتكبته جهة حكومية رقابية أو أمنية -لا نعرفها على وجه اليقين- يتمثل في حجب عدد 13 يوليو من جريدة الوفد؛ إذ حالت دون توزيعه و إتاحته للجمهور.

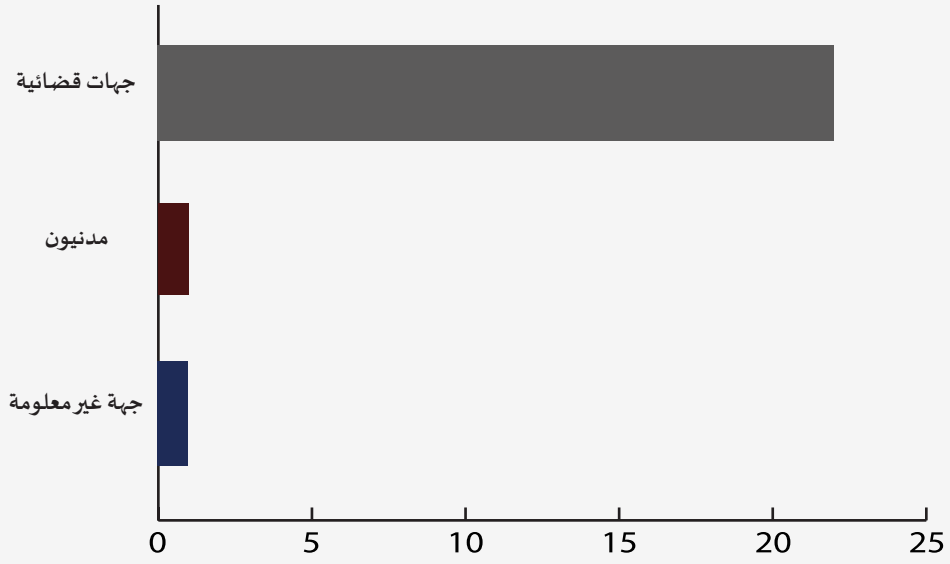

ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات المرصودة خلال الشهر إلى:

(1) انتهاكات رصدت ووثقت في نفس وقت وقوعها، أو خلال الشهر ذاته.

(2) انتهاكات قديمة لكنها وثقت مؤخرًا، تأتي تحت عنوان "انتهاكات بأثر رجعي".

(3) انتهاكات رصدناها ووثقت، لكنها لا تزال قيد الدراسة.

1. انتهاكات سجلت وقت وقوعها

- الحريات الإعلامية

1 -إخلاء سبيل رئيس تحرير الصفحة الأولى بكفالة قدرها 5 آلاف جنيه

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 20 يوليو 2025، واقعة التحقيق مع الصحفي محمود الضبع، رئيس تحرير موقع الصفحة الأولى الإلكتروني، أمام نيابة الدقي الجزئية، في البلاغ المقدم ضده من رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة، يتهمه "قذف المجني عليه والتشهير به ونشر أخبار كاذبة"، وقد قررت النيابة إخلاء سبيل الضبع بعد الاستماع إلى أقواله، مع دفع كفالة قدرها 5 آلاف جنيه.

ويعد هذا التحقيق الثاني في الو اقعة نفسها، وكان التحقيق الأول في 17 يونيو 2025، أمام النيابة نفسها، وقد قررت حينها أيضًا إخلاء سبيل الصحفي بكفالة قدرها 5 آلاف جنيه.

تعود القضية إلى بلاغ قدمه أبو هشيمة إلى إدارة تكنولوجيا المعلومات بوزارة الداخلية بتاريخ 3 يونيو 2025، اتهم فيه موقع "الصفحة الأولى" بنشر خبرين، الأول نُشر في ديسمبر 2024 وزعم عقد لقاء بين أبو هشيمة وخيرت الشاطر في باريس خلال حكم جماعة الإخوان المسلمين لبحث توليه منصبًا سياسيًا، والثاني نُشر في يناير 2025 وتناول مزاعم بشأن حصوله على قرض بنكي.

2 -إخلاء سبيل مدير تحرير الصفحة الأولى بكفالة قدرها 10 آلاف جنيه

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 20 يوليو 2025، واقعة التحقيق مع الصحفي محمود صبرة، مدير تحرير موقع الصفحة الأولى الإلكتروني، أمام نيابة الدقي الجزئية، في البلاغ المقدم ضده من رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة، يتهمه "قذف المجني عليه والتشهير به ونشر أخبار كاذبة"، وقد قررت النيابة إخلاء سبيل صبرة بعد الاستماع إلى أقواله مع دفع كفالة قدرها 10 آلاف جنيه.

تعود القضية إلى بلاغ قدمه أبو هشيمة إلى إدارة تكنولوجيا المعلومات بوزارة الداخلية بتاريخ 3 يونيو 2025، اتهم فيه موقع "الصفحة الأولى" بنشر خبرين، الأول نُشر في ديسمبر 2024 وزعم عقد لقاء بين أبو هشيمة وخيرت الشاطر في باريس خلال حكم جماعة الإخوان المسلمين لبحث توليه منصبًا سياسيًا، والثاني نُشر في يناير 2025 وتناول مزاعم بشأن حصوله على قرض بنكي.

وكان فريق الرصد والتوثيق بالمؤسسة قد وثق في 16 يوليو 2025، و اقعة استدعاء الصحفي محمود صبرة للتحقيق أمام نيابة الدقي، في البلاغ المقدم من رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة.وقال محمود صبرة وقتها إن "سبب البلاغ المقدم

ضدي، هو تقرير صحفي، كتبته في يناير 2025، عن لقاء بين أبو هشيمة والصحفي اللبناني جمال فياض".

وأضاف: "تقدم رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة بشكوى إلى المجلس الأعلى للإعلام، في الفترة ذاتها، ببلاغ إلى مباحث الانترنت، وعليه جرى استدعائي للتحقيق في هذا البلاغ المقدم ضدي، أمام نيابة الدقي، الأحد، 20 يوليو 2025".

3 -إخلاء سبيل الصحفي تيسير كمال بكفالة 10 آلاف جنيه على ذمة التحقيق في قضية نشر

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 27 يوليو 2025، و اقعة التحقيق مع الصحفي تيسير كمال أمام نيابة الدقي الجزئية، في 23 يوليو 2025، في البلاغ المقدم ضده من رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة.

وقد قررت النيابة إخلاء سبيل الصحفي مع دفع كفالة قدرها 10 آلاف جنيه.

يقول الصحفي: إن "السيد أبو هشيمة تقدم ببلاغات ضد 3 صحفيين في موقع الصفحة الأولى، منهم رئيس تحرير الموقع، وقد عرفت بموعد التحقيق معي من النقابة، ومن الزميلين الذين سبق التحقيق معهم".

يشير تيسير كمال إلى أنه حضر التحقيقات في 23 يوليو 2025، بحضور محامي موقع الصفحة الأولى، ومحامي ممثل للنقابة، ورئيس لجنة الحريات بالنقابة الزميلة إيمان عوف.

و أفاد في حديثه للمرصد أن الممثل القانوني لـ"أبو هشيمة" وجه له اتهامات "بالتشهير ونشر أخبار كاذبة".

وذكر أن الشكوى سببها تقرير نشره عن اتفاق بين شركة ماسي المملوكة لرجل الأعمال أحمد أبو هشيمة، والتي تعمل في مجال تصنيع الحاصلات الزراعية، وبين مجلس الوزراء، استند فيها إلى بيانات رسمية صادرة عن الحكومة ووزارة الزراعة، مشيرًا إلى أنه طلب من النيابة الاتصال بهذه الجهات للتحقق من صحة البيانات التي اعتمد عليها في التقرير.

وبخصوص مصير التقرير سبب الشكوى، فقد أفاد "كمال" في نهاية حديثه مع المرصد، أن التقرير تم حذفه بطلب شفوي من المجلس الأعلى للإعلام بعد شكوى تقدم بها "أبو هشيمة" إلى الأعلى للإعلام، وهو ما استجابت له إدارة الموقع بالفعل.

4 -مصادرة عدد الخميس 11 يوليو من جريدة الوفد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 13 يوليو 2025، و اقعة مصادرة عدد الخميس 11 يوليو 2025، من جريدة الوفد الورقية. إذ أفاد صحفيين عاملين بالوفد أن العدد تمت مصادرته بالفعل، وهو ما شهد به أيضًا عدد من الصحفيين والمتابعين للشأن الصحفي. ولعل مراجعة المواد المنشورة في العدد -وهي متداولة- تكفي لترجيح القول أنه صودر بالفعل.

لكن نشير كذلك إلى أن حزب الوفد، أعلن في بيان رسمي، نفيه القاطع مصادرة العدد، ونقل عن رئيس تحرير صحيفة الوفد، الكاتب الصحفي عاطف خليل، "أن العدد المشار إليه لم يُصادر، وأن ما حدث هو تأخر طباعة العدد بالمطبعة، ونتج عن ذلك بالضرورة تأخر التوزيع في الوقت المحدد"، مضيفًا أن تأخر طباعة العدد ومن ثم تأخر صدوره "أمور بكل تأكيد خارجة عن إرادتنا في الجريدة، ولا نُسأل عنها"- بحسب قوله.

5 -تفاصيل حملة ممنهجة تطيح بصفحة "زائد نيوز" على إنستجرام

تعرض الموقع الإخباري "زائد نيوز" لإغلاق صفحته عبر إنستجرام، وتضررت منصته الرسمية على فيسبوك، جراء حملة عدائية ممنهجة قادها المرشح لمجلس الشيوخ أحمد الباز، صاحب سلسلة مطاعم "قصر الكبابجي"- وذلك وفقًا لما ذكره الموقع في شكوى تقدم بها إلى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ضد المرشح المحتمل لانتخابات مجلس الشيوخ.

ووثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 30 يوليو 2025، تفاصيل الو اقعة، من خلال التواصل مع محمد بكر، مدير تحرير الموقع الإخباري. قال: إن "الأزمة بدأت بعد نشر "فيديوجراف" استعرض عددًا من ردود فعل المتابعين على ترشح "الباز" في انتخابات الشيوخ، وعكست ردود الفعل استنكارًا ضد المرشح الذي اعتبروه لا يحمل مؤهلات تمكنه من عضوية الشيوخ، ضمن مجلس استشاري يستلزم وجود قامات علمية وأكاديمية".

نُشرت الآراء الخاصة بأصحابها -في الفيديو المشار إليه- من خلال لقطات مصورة "سكرينات شوت" لتعليقات تنتقد المُرشح، لكن لاحقًا تم حذفه "الفيديوجراف".

ويوضح مدير التحرير، أن حسابات وهمية -تتجاوز الألف- قادت حملة "ريبورتات" ضد صفحات "زائد نيوز" أُغلقت بسببها صفحة الموقع على إنستجرام، وحُذف الفيديو، وتضررت صفحة فيسبوك، يقول: "الملاحظ أن جميع الحسابات الوهمية مرتبطة بحساب سلسلة المطاعم قصر الكبابجي".

و أفاد محمد بكر أنه حاول تدارك الأزمة، وتواصل مع أحمد الباز بخصوص ما حدث ولم يتلقى ردًا، "كررت المحاولة بالتواصل مع مدير مكتبه، و أبلغني أنه سيراسل "ميتا" -الشركة التي تدير فيس بوك و إنستجرام-، ووعدني بتدشين حملة "ريبورتات" عكسية تعيد الصفحات، لكنه لم يفعل".

يضيف: "كررت الاتصال بمدير مكتب "الباز" أكثر من مرة، وكل مرة يبلغني أنه لم يصل لشيء مع "ميتا" أو يماطل بردود غير جادة"، مشيرًا إلى أن المرشح للشيوخ لم يلجأ إلى المجلس الأعلى للإعلام، أو أي مسار قانوني للاعتراض على المادة المنشورة، إنما لجأ مباشرة لتوظيف الحسابات الوهمية في الحملة على الموقع.

وتوجه محمد بكر إلى نقابة الصحفيين، وقدم شكوى إلى النقيب خالد البلشي الذي دعمه مع محامي النقابة الذي سير افقه في اتخاذ أي خطوة قانونية يريدها.

- العدالة الجنائية

1 -استمرار حبس الصحفي محمد سعد خطاب مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في 19 يوليو 2025، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهر الصحفي على الشاشة رفقة سجناء آخرين، وطلب الحديث إلى المحكمة لكن المحكمة رفضت طلبه متعللة بكثرة القضايا والمتهمين المعروضين خلال الجلسة، وضيق الوقت، ما يعني حرمانه من الحضور أمام قاضيه الطبيعي، وحرمانه من الانفراد بمحاميه.

وطلب الدفاع الحاضر مع الصحفي إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة، واحتياطيًا استبدال حبسه الاحتياطي بأي من التدابير الاحترازية المنصوص عليها فى المادة 201 من قانون الإجراءات"، خاصة مع حالته الصحية المتردية؛ كونه مريض بالقلب وأجرى عددًا من العمليات الجراحية، ولأن استمرار حبسه يمثل تهديدًا على حالته الصحية.

كذلك شهدت الجلسة مضايقات بحق الصحفي، حيث انعقدت جلسات التجديد داخل مجمع محاكم ملحق بمقر احتجاز وأمام محكمة استئنائية وهي محكمة الإرهاب والتي تبعد عن مركز محافظة القاهرة بحوالي سبعون كيلو متر، فضلًا عن إطالة أمد الانتظار قبل بدء الجلسات، مع عدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين، وعرضهم جميعًا دفعة واحدة؛ ما تسبب فى ازدحام غرفة المداولة وحال دون تمكين المحامي من التواصل مع المتهم بصورة جيدة.

2 -استمرار حبس الصحفي خالد ممدوح 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، المنعقدة في 5 يوليو 2025، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهر ممدوح رفقة سجناء آخرين، وطلب الصحفي الحديث إلى المحكمة، لكن طلبه قوبل بالرفض بعلة كثرة القضايا والمتهمين المعروضين خلال الجلسة، وضيق الوقت، ما يعني حرمانه من الحضور أمام قاضيه الطبيعي، ومن الانفراد بمحاميه.

فيما طلب الدفاع الحاضر مع الصحفي إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة، واستبدال حبسه الاحتياطي بأي من التدابير الاحترازية المنصوص عليها فى المادة 201 من قانون الإجراءات، لا سيما مع حالته الصحية المتردية كونه مريض بالقلب وأجرى عددًا من العمليات الجراحية، ولأن استمرار حبسه يمثل تهديدًا على صحته.

هذا وشهدت الجلسة مضايقات بحق الصحفي، بانعقاد جلسات التجديد داخل مجمع محاكم ملحق بمقر احتجاز وأمام محكمة استئنائية -وهي محكمة الإرهاب والتي تبعد عن مركز محافظة القاهرة بحوالي سبعون كيلو متر- فضلًا عن إطالة أمد الانتظار قبل بدء الجلسات، مع عدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين، وعرضهم جميعًا دفعة واحدة، ما تسبب فى ازدحام غرفة المداولة، وحال دون تمكين المحامي من التواصل مع المتهم بصورة جيدة.

3 -استمرار حبس الصحفي ياسر أبو العلا مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، في الجلسة المنعقدة 27 يوليو 2025، تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

و انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهر الصحفي رفقة جميع المتهمين عبر الفيديو، وقد طلب الدفاع الاتصال مع ياسر أبو العلا وزوجته المحبوسة على ذمة التحقيقات في نفس القضية، وهو ما قبلته المحكمة وتم بالفعل عبر فتح خط اتصال بينه وبين سجن العاشر "نساء"، كما طلب الدفاع إخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه الهيئة الموقرة، وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير المنصوصة المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

فيما لم تشهد الجلسة انتهاكات استثنائية بحق الصحفي، إنما الانتهاكات الاعتيادية التي تحدث كل جلسة تجديد، منها الحرمان من المثول أمام القاضي، والحرمان من التواصل مع الدفاع، وشكلية جلسة التجديد.

4 -استمرار حبس الصحفي رمضان جويدة مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، في جلستها المنعقدة 27 يوليو 2025، تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة، 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا، مع مراعاة التجديد فى المواعيد المقررة.

و انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهر الصحفي رفقة جميع المتهمين، وبعد التأكد من وجوده، أغلقت المحكمة الميكروفون الذي ينقل الصوت من عند المتهمين الحضور، ومنهم رمضان جويدة، الأمر الذي حال دون سماع طلبات المتهم، ثم طلبت من الدفاع إثبات الطلبات الخاص بهم ثم أنهت الجلسة على ذلك.

فيما طالب الدفاع إخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه الهيئة الموقرة؛ وذلك لغياب مبررات الحبس الاحتياطي وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير المنصوصة في المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

5 -استمرار حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، في جلستها المنعقدة 27 يوليو 2025، تجديد حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر، 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا، مع مراعاة التجديد فى المواعيد المقررة.

و انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، بظهور الصحفي عبر الشاشة، ما عاقه عن التواصل المباشر والطبيعي مع القاضي والدفاع، وطلب الأخير إخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه الهيئة الموقرة لغياب مبررات الحبس الاحتياطي، وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير المنصوصة في المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

6 -استمرار حبس الصحفي مدحت رمضان مع تأجيل محاكمته إلى 19 أكتوبر 2025

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في جلسة محاكمة الصحفي مدحت رمضان، المنعقدة 21 يوليو 2025، في القضية رقم 680 لسنة 2020 حصر أمن دولة المقيدة بالجناية رقم 557 لسنة 2025 جنايات السلام أول، برقم كلي 18 لسنة 2025 جنايات كلى شرق القاهرة، ويواجه فيها اتهامات الانضمام إلى جماعة إرهابية مع علمه مع بأغراضها ووسائلها في تحقيق تلك الأغراض، ارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب. وقد قررت تأجيل نظر الدعوى لجلسة 19 أكتوبر 2025، مع استمرار حبس الصحفي.

بدأت الجلسة في حدود الساعة الثالثة ظهرًا، بمحكمة الجنايات المنعقدة بمجمع المحاكم بسجن بدر، حضر الصحفي وبرفقته سبعة آخرين من إجمالي عدد المتهمين في القضية، وقامت النيابة العامة بقراءة أمر الإحالة والاتهامات المحال بها المتهمون، وطالب الدفاع تأجيل نظر الدعوى للاطلاع على أوراق القضية، مع إخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة.

2. انتهاكات وثقت بأثر رجعي

1 - قبض واحتجاز رئيس تحرير الصفحة الأولى وإخلاء سبيله بكفالة

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 16 يوليو 2025، واقعة قبض واحتجاز بحق رئيس تحرير الصفحة الأولى، الصحفي محمود الضبع. يقول إنه فوجئ أثناء تواجده بمنزله، في منطقة الدقي، يوم الثلاثاء المو افق 17 يونيو 2025، بمعاون أول مباحث قسم الدقي، ومعه 6 أفراد مباحث بملابس مدنية، يدعونه لاصطحابه إلى رئيس المباحث بالقسم.

تواصل مع نقيب الصحفيين خالد البلشي، الذي نصحه برفض التحرك دون إذن قضائي بالقبض والإحضار، لكن مع إصرار الضابط على اصطحابه وتشديده بعدم تجاوز الزيارة لمدة 10 دقائق، بشكل ودي لا يحتاج إلى إذن ضبط وإحضار، و افق وقرر الذهاب معهم.

يوضح رئيس تحرير موقع "الصفحة الأولى" تفاصيل الو اقعة، يقول: "في قسم الدقي علمت بوجود بلاغ ضدي قدمه رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة، إلى مباحث الإنترنت، بسبب مادة سبق ونشرتها على الموقع، وبعد انتهاء الجلسة مع رئيس المباحث، وتلقيت معاملة مسيئة للغاية من الثلاثة ضباط "النبطشية"، ومنهم الضابط الذي اصطحبني إلى القسم".

ويتابع: "تم تقييدي بالكلبشات، وتسليمي للنيابة على هذه الحال، وفي حراسة مشددة رغم عدم وجود ما يستوجب ذلك، ففي الظروف العادية، يحال البلاغ المقدم ضدي إلى النيابة التي تخطر النقابة، وفي الوقت نفسه تتولى التحقيق".

ويشير محمود الضبع في حديثه إلى أنه اشتكى للنيابة ما حدث معه، وتجاوبت بالفعل بأن أمرت القوة بعدم استخدام الكلبشات ومعاملته بصورة لائقة. يتابع: "وبعد انتهاء التحقيقات في النيابة، صدر قرار النيابة بالإفراج عني، بكفالة قدرها 5 آلاف جنيه".

ويوضح أنه عاد مرة أخرى إلى قسم شرطة الدقي، وعانى من التباطؤ في سير الإجراءات التي احتجز بسببها أطول فترة ممكنة، لكن مع وجود محامٍ عن موقع الصفحة الأولى، وآخر من النقابة، تم دفع الكفالة ومغادرة القسم.

وتبعًا لذلك، قدم نقيب الصحفيين مذكرة رسمية إلى وزير الداخلية في 1 يوليو 2025، للاحتجاج على ما حدث مع الصحفي ورئيس التحرير.

2 - فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق رباب رجب المُعدة ببرنامج التاسعة

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 6 يوليو 2025، و اقعة الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية بحق رباب رجب، المُعدة ببرنامج "التاسعة" المذاع على القناة الأولى.

تقول في حديثها للمرصد، إنها تلقت خبر قرار فصلها في 15 أبريل 2025، من قبل رئيس تحرير برنامَج التاسعة، وتصف قرار فصلها أنه مفاجئًا ولم تسبقه تمهيدات أو دلائل، تقول: "الغريب في الأمر أنني بادرت و اتصلت برئيس التحرير، لسؤاله عن مهام العمل خلال الفترة القادمة ليفاجئني بقرار فصلي".

وبدأت رباب العمل في الشركة المتحدة منذ يوليو 2023، في ON.TV وبعدها نقلت إلى القناة الأولى التي كانت تدار من طرف الشركة المتحدة بهدف تطويرها.

توضح: "مضيت عقد عمل مع الشركة منذ اليوم الأول، وكان المرتب الشهري يصلني عن طريق البنك إلى أن أبلغني رئيس التحرير بقرار الاستبعاد في منتصف أبريل، ما يعني أن لي أجر 20 يومًا مستحقًا، لبدء الشهر من يوم 25 أي الرتب الأخير لي كان لشهر مارس، في 25 مارس 2025".

وعلى إثر ذلك، تقدمت "رباب" بشكوى إلى رئاسة الوزراء، في نهاية مايو 2025، وتم إحالة الشكوى إلى وزارة العمل.

3 -انتهاكات قيد الدراسة

بقرار من الأعلى للإعلام: غرامات مالية ضد القاهرة 24 والعاصمة نيوز و أموال الغد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 28 يوليو 2025، ما صدر عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام من قرارات عقابية، بحق 3 مؤسسات صحفية، قد تبدو من الوهلة الأولى، انتهاكات بحق هذه المؤسسات، لكن احتاج التحقق من كونها انتهاكًا أم لا، إلى العودة للمجلس نفسه للوقوف على خلفيات القراروم سوغاته، والعودة إلى هذه المؤسسات الو اقع بحقها هذه القرارات.

هذه القرارات الصادرة بناءً على توصيات لجنة الشكاوى بالمجلس، لما ثبت في حقها -بحسب البيان- من مخالفات للضو ابط والمعايير والأكواد الصادرة عن المجلس، هي: (1) إلزام موقع «القاهرة ٢٤» بأداء مبلغ مالي قدره ١٠٠ ألف جنيه في مخالفتين، بناء على فحص الشكاوى المقدمة من «الشركة المصرية للاتصالات» وشركة «إن درايف» للنقل الذكي. (2) إلزام موقع «العاصمة نيوز» بأداء مبلغ مالي قدره 25 ألف جنيه بناء على فحص شكوى الشركة المصرية للمطارات. (3) إلزام موقع «أموال الغد» بأداء مبلغ مالي قدره 10 آلاف جنيه بناء على فحص الشكوى المقدمة من شركة «بريميوم هيلث». مع إلزام هذه المو اقع بحذف المحتوى محل المخالفة.

ما يضع علامات استفهام على هذه القرارات، أولها أن المخالفة واحدة -فيما يبدو- تتعلق بالشكاوى المقدمة من جهات اقتصادية وخدمية ضد هذه المو اقع، إلا أن العقوبة متباينة، حيث تلزم «القاهرة ٢٤» بدفع مبلغ قدره 100 ألف جنيه، في حين تدفع «العاصمة نيوز» مبلغ 25 ألف جنيه، بينما تدفع «أموال الغد» مبلغ 10 آلاف جنيه، فما هو معيار هذا التفاضل، وما معيارتحديد حجم الغرامة. الثاني: إلزام المو اقع بحذف المادة محل المخالفة، دون توضيح طبيعة هذه المخالفة، ودون المطالبة بتقديم اعتذار مثلًا، أو تصحيح خطأ معلوماتي.

أسر الصحفيين المحبوسين

ابنة الصحفي محمد سعد خطاب

> يعاني من حالة صحية متردية، فهو يعيش بـ4 دعامات قلب، كما يعاني من أمراض الضغط، والسكر، وأمراض جلدية، نتاج تراجع صحته بشكل عام.
>
> ابنة الصحفي محمد سعد خطاب

تواصل[1] المرصد المصري للصحافة والإعلام، مع ابنة الصحفي محمد سعد خطاب، التي قالت في حديثها للمرصد، إن آخر زيارة إلى أبيها في محبسه كانت نهاية يوليو 2025.

مشيرة إلى أنه بمطلع شهر أغسطس سيكمل والدها عامه الـ71، والعام الثاني مسجونًا، وهي أقصى مدة حبس احتياطي مقررة قانونًا.

وعن أحواله الصحية قالت إنه يعاني من حالة صحية متردية، فهو يعيش بـ4 دعامات قلب، كما يعاني من أمراض الضغط، والسكر، وأمراض جلدية، نتاج تراجع صحته بشكل عام.

في الوقت نفسه لا تتوافر رعاية صحية مناسبة قادرة على التعامل مع ما يعانيه من مشكلات صحية حتى المسكنات غير متوفرة.

وتوضح أن مدة التريض المتاحة له غير كافية، وكذلك الأكل والشرب، "نحن من نتكفل بالأكل والشرب والعلاج خلال الزيارات، ويضاف إلى ذلك أن مجرد حبسه في هذه السن تجربة قاسية عليه"- بحسب ما تقول.

وتكشف عن حالة الأسرة قائلة: "نعيش أوضاع صعبة، فهو العائل الوحيد، ولا توجد مصادر دخل مستقرة يمكن أن تعتمد عليها الأسرة، يضاف إلى ذلك التكلفة العالية للزيارة الشهرية، وأمنيته الحالية حضور فرح ابنته، الذي كان مقرر له أن يتم قبل عامين، لكن القبض عليه حال دون ذلك".

1- سبق وأن نشرت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام رسالة ياسمين سعد خطاب تطالب فيها بالإفراج عن والدها وتسلط فيها الضوء على ما يلاقي من صعوبات وما تعانيه الأسرة في غيابه، رابط الرسالة: https://tinyurl.com/mr3ur8he

زوجة الصحفي خالد ممدوح

> تزداد الظروف قسوة، وهو ما يؤثر بالضرورة على نفسيته المتعبة في ظل حبسه بدون مسوغ حقيقي، "هو لا يدري سبب القبض عليه وسجنه.
>
> **زوجة الصحفي خالد ممدوح**

تواصل[1] المرصد المصري للصحافة والإعلام، مع زوجة الصحفي خالد ممدوح، التي قالت في حديثها للمرصد إنه يعاني من مشكلات صحية مثل الضغط، أما حالته النفسية فهي متدهورة للغاية، إذ أن الأعداد كبيرة في غرفته بالسجن، ومع الحر الشديد في الصيف، تزداد الظروف قسوة، وهو ما يؤثر بالضرورة على نفسيته المتعبة في ظل حبسه بدون مسوغ حقيقي، "هو لا يدري سبب القبض عليه وسجنه".

عن جانب آخر من المعاناة تقول: "العمر بيعدي، وهو لا يعرف عنا شيئا، ونحن أيضًا فالزيارة في النهاية ليست كافية لنتبادل خلالها الحديث عن كل ما يجري في حياتنا أو في حياته، ونحن نتعاقب على زيارته، فلا تجتمع الأسرة في الزيارة لصعوبة ذلك، يضاف إليه أن الزيارة منهكة إلى حد بعيد".

في نهاية حديثها تقول: "نشعر بحالة يأس شديد، نحن لا نعرف متى ينتهي هذا الكابوس، ولا نرى له ملامح".

ابنة الصحفي حمدي الزعيم

> الزيارة أقصر من استعراض كل ما جرى خلال الفترة التي تسبق الزيارة، فهي تتراوح بين 20 دقيقة أو نصف ساعة على أقصى تقدير.
>
> **ابنة الصحفي حمدي الزعيم**

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام بابنة الصحفي المحبوس حمدي الزعيم، التي تحدثت عن آخر زيارة كانت منذ شهر على التقريب، تقول: "عادة يطمئننا بابا إنه كويس ولا يعاني من أي مشكلات، أو يواجه أي صعوبات أو مضايقات. في الوقت نفسه الزيارة أقصر من استعراض كل ما جرى خلال الفترة التي تسبق الزيارة، فهي تتراوح بين 20 دقيقة أو نصف ساعة على أقصى تقدير".

1-يتواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام بشكل دوري مع أسر الصحفيين المحبوسين؛ لتسليط الضوء على معاناتهم وعلى معاناة ذويهم من المحبوسين، على هذا الرابط أخر ما نشر على صفحة المرصد عن خالد ممدوح عبر التواصل مع أسرته: https://tinyurl.com/3ddmjdjn

وتوضح بشيء من التفصيل عن أجواء الزيارة، التي غالبًا ما تكون تتويجًا لثلاثة أيام شاقة، يومين تجهيز قبل الزيارة، ويوم الزيارة نفسه، مع ما يصاحب ذلك من مجهود نفسي وبدني "في الزيارة الأخيرة وصلنا السجن في حدود السابعة صباحًا، وغادرنا في حدود السادسة مساءً، هذه الساعات استغرقت في الإجراءات والتصاريح اللازمة، وفترات الانتظار الطويلة، بينما كانت مدة الزيارة نفسها 20 دقيقة، فضلًا عن تعب شمس يوليو الحارقة، والزحام الشديد".

زوجة الصحفي أشرف عمر

> يعاني من عدم خروجه للشمس رغم حبسه لمدة سنة، إضافة إلى المناخ الصعب في فصل الصيف، في ظل ارتفاع عدد المحبوسين في الغرفة نفسها، ووجود ثلاث "مراوح فقط".
>
> زوجة الصحفي أشرف عمر

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام، مع زوجة الصحفي أشرف عمر، التي قالت في حديثها للمرصد: "كانت الزيارة الأخيرة في 27 يوليو 2025، وتزامنت مع يوم جلسة تجديد الحبس، فخرج من جلسة التجديد إلى الزيارة".

تقول: "وضعه في السجن جيد، يتلقى معاملة مقبولة حتى أنه في الفترة الأخيرة عانى من "دوربرد" فتلقى العناية الطبية اللازمة، وقُدم له العلاج اللازم".

تضيف: "هو يعاني من عدم خروجه للشمس رغم حبسه لمدة سنة، إضافة إلى المناخ الصعب في فصل الصيف، في ظل ارتفاع عدد المحبوسين في الغرفة نفسها، ووجود ثلاث "مراوح" فقط"، ومع ذلك لا نقابل أية صعوبات في إدخال الزيارة، الأكل والكتب والجو ابات. والزيارة تسيروفق النمط المعتاد دون عر اقيل أو مضايقات".

التوصيات

في ضوء ما سبق، نطرح في هذه السطور عددًا من التوصيات يمكن أن تسهم -في حال أخذها في الاعتبار- في تحسين أوضاع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مصر:

1. إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر، والاكتفاء بالعقوبات المدنية ما يضمن الالتزام بالمعايير الدولية، ويحقق ازدهار العمل الصحفي والإعلامي الذي يستلزم وجود بيئة حرة وقدرة على العمل باستقلالية.

2. دعم استقلالية النشاط الصحفي والإعلامي عبر السعي إلى الحد من التدخلات القضائية، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية. والحرص على تعزيز الشفافية في التعامل مع قضايا الصحفيين وتوضيح أسباب الحجب والاعتقالات للرأي العام.

3. وقف جميع أشكال التضييق التي تستهدف الصحفيين/ات، وتقيد من قدرتهم على الحركة والتغطية. مع ضمان حرية النشر والتعبير بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، دون رِقابة مسبقة أو قيود غير مبررة. وكذلك التحقيق في جميع حالات الانتهاك الموثقة، مع ضمان محاسبة المسؤولين عنها وعدم الإفلات من العقاب، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية.

4. أخيرًا، ضرورة التوعية الإعلامية للمجتمع بأهمية حرية الصِّحافة، وتأثيرها على المجتمع كله، ومن خلال تعزيز دور المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الصحفيين، وكذلك توفير برامج تدريبية للصحفيين حول كيفية التعامل مع التحديات القانونية والأمنية.

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

www.eojm.org
info@eojm.org
01557774094
EOJM
EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org